الأمم المتحدة

A/C.5/52/SR.61

Distr.: General

20 July 1998
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
محضر موجز للجلسة الحادية والستين
المعقودة في المقر، نيويورك،
الثلاثاء، ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد شودري . . . . . (بنغلاديش)
رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٤ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:** Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ١١٤ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع) (A/52/821)

١ - **السيد باشكي** (وكيل الأمين العام لخدمات المراقبة الداخلية): قدم تقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية عن مراجعة حسابات مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) (A/52/821)، وذكر أن المكتب أجرى مراجعة الحسابات خلال الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ إلى آذار/ مارس ١٩٩٧ بهدف تقييم كفاءة الضوابط المالية للمؤتمر وفعالية أمانة الموئل الثاني في مجال التحضير للمؤتمر.

٢ - وأضاف قائلا إن مراجعة الحسابات كشفت أن المؤتمر تميز أيضا بمواجهته لمشاكل إدارية مالية عويصة، رغم الاعتراف الواسع النطاق بأن المؤتمر قد شكل حدثا سياسيا هاما وناجحا. فقد نتج عن تجزيئ الضوابط الداخلية وجود مساءلة مالية غير دقيقة وخلف هذا التجزيء، في مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، عجزا غير مغطى قدره مليونان من الدولارات.

٣ - وساق، من بين الأمثلة على المشاكل التي حددها مراجعو الحسابات، لجوء أمانة الموئل الثاني إلى الاستئجار الواسع للخبراء الاستشاريين، بتكلفة قدرها ٢,٥ مليون دولار، دون الاستفادة من العروض التنافسية، ومع الحصول، في بعض الحالات، على خدمات ضئيلة القيمة في المقابل. وأوضح قائلا إن الأمين العام للموئل الثاني أمضى ما يزيد على ٨٠ في المائة من وقته في السفر، محملا بذلك ما قدره ٠٠٠ ٣٧٠ دولار من تكاليف السفر، بينما أنفق نائب الأمين العام ما يزيد على ٥٠ في المائة من وقته في السفر، محملا بذلك تكاليف تبلغ حوالي ٠٠٠ ٢١٠ دولار. وأضاف يقول إنه لم يقدم قط أي خطة لتقدير التكاليف لاستخدام التبرعات التي بلغت ٨,٢ ملايين، ونتيجة لذلك لم يصدر أي تحصيص لاستخدام تلك الأموال، وقد أخر ذلك عملية إعداد البيانات المالية. وغطيت نفقات المؤتمر من أموال أخرى وجرى الاقتراض منها من أجل تعويض النقص الحاصل في التبرعات.

٤ - وتابع كلامه قائلا إن مكتب خدمات المراقبة الداخلية، بغية مواجهة هذه الحالة ومنع وقوع مشاكل مشابهة في المستقبل، أوصى، من جملة أمور، بأن يقوم مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بإعادة حساب إيرادات ونفقات وعجز المؤتمر، وأن يبذل جهودا إضافية من أجل الحصول على التبرعات المعلنة غير المسددة؛ وأن ينشد الحصول على قرار من الهيئات التشريعية بشأن كيفية سد العجز المتبقي؛ وأن يتخذ التدابير الملائمة لتحسين الضوابط الداخلية والإدارة المالية للمؤتمرات المقبلة.

٥ - ومضى قائلا إن مكتب خدمات المراقبة الداخلية، على كونه لا يود التقليل من خطورة المشاكل المالية والإدارية، لا يسعه إلا أن يشير إلى أن التبرعات المعلنة لفائدة المؤتمر لم تحقق كما كان متوقعا وأن التمويل من الميزانية العادية كان محدودا. ولذلك يجب تخفيف حدة الانتقادات الموجهة إلى أمانة الموئل الثاني بإدراك كون تنظيم مؤتمر دولي ناجح من حجم الموئل الثاني يتطلب مستوى ملائما من الموارد المالية. وأضاف قائلا إن مكتب خدمات المراقبة الداخلية أيضا أحاط علما بالإجراء التصحيحي الذي اتخذته إدارة المؤتمر وأثنى على

المؤتمر لاتخاذه قرارا بإنشاء لجنة لمراجعة الحسابات من أجل رصد تنفيذ توصيات المكتب ومجلس مراجعي الحسابات.

٦ - **السيد مكتفي** (الجزائر): قال إن التقرير يبين كيف يمكن لغياب الضوابط الداخلية أن يؤثر في الحالة المالية لأي منظمة. وأضاف قائلا إن استعراض الاحتياجات لتوظيف الخبراء الاستشاريين أمر ضروري لتجنب تكرار الحالة التي وصفها التقرير. وأردف يقول إن التقرير أكد أيضا الدور الهام الذي تقوم به إدارة شؤون التنظيم في مجال رصد الأنظمة المالية الداخلية. وقال إن وفد بلده يرحب بإجراء المزيد من المشاورات غير الرسمية بشأن التقرير بهدف استخراج الدروس التي ينبغي استخلاصها من تجربة مؤتمر الموئل الثاني.

٧ - **السيد ياماجيوا** (اليابان): قال إن وفد بلده يدعم بالكامل توصيات مكتب خدمات المراقبة الداخلية الواردة في الفقرة ٥٧ من التقرير. وأضاف قائلا إن التقرير يكشف عن إساءة إدارة مؤتمر الموئل الثاني فيما يتعلق بكل من مجالي المالية والموظفين، وأن وفد بلده يتساءل عن الجهة التي ينبغي تحميلها المسؤولية الإدارية وعن التدابير التصحيحية أو التأديبية التي ينبغي اتخاذها.

٨ - وواصل كلامه قائلا إنه يبدو من الفقرات من ١٣ إلى ١٦ من التقرير، أن قواعد الأمم المتحدة التي تقيِّد استخدام المتقاعدين من موظفي الأمم المتحدة قد جرى التحايل عليها، إن لم تكن قد انتهكت بشكل مباشر. وأضاف يقول إنه يبدو أيضا أن ثمة مشاكل قائمة فيما يتعلق بتعيين نائب الأمين العام للمؤتمر وبمهامه. وأوضح أن وفد بلده، رغم أنه لا ينوي التدخل في دقائق الأمور، يود أن يعرف ما هي المعايير التي تبنى عليها الموافقة على الإجازة السنوية التي تتزامن مع السفر في مهمة رسمية. ويطلب وفده أيضا توضيحا لسفر نائب الأمين العام في مهمة رسمية بعد انتهاء مدة عقده.

٩ - ومضى قائلا إنه من الصعب اتخاذ إجراء تصحيحي بعد وقوع الواقعة. لكنه طلب إلى الأمانة أن تبلغ اللجنة ما اذا كانت قد اتخذت أية تدابير عند نشوء المشاكل المحيطة بمؤتمر الموئل الثاني، وما يمكن القيام به في ضوء الملاحظات الواردة في تقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية.

١٠ - **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفد بلده، على كونه لم يفاجأ بما اكتشفه مكتب خدمات المراقبة الداخلية، يظل مستاء إزاء إساءة الإدارة التي حدثت ويؤيد البيان الذي أدلى به ممثل اليابان. وفيما يتعلق بالمسؤولية الإدارية، قال إن وفد بلاده يود معرفة الجهة التي كانت مسؤولة عن الإذن بالسفر للأمين العام للمؤتمر ولنائبه. وختاما، طلب إلى مؤتمر الموئل أن ينفذ توصيات المكتب بالكامل.

١١ - **السيدة بويرغو رودريغيز** (كوبا): قالت إنه، بالنظر إلى أهمية المسائل التي أثيرت في التقرير، ينبغي عقد مشاورات غير رسمية قبل اتخاذ أي قرار بشأن هذا الموضوع.

١٢ - **وقد تقرر ذلك.**

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (تابع) (A/52/7/Add.10، و A/52/758، و A/52/848، و A/52/894)

١٣ - **السيد اتييانتو** (إندونيسيا): تكلم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فرحب بإنشاء حساب التنمية وقال إن مسألة استخدامه أمر يكتسي أهمية كبيرة. وأضاف قائلا إن هدف الأمين العام المتمثل في إنشاء "ربيحة للتنمية" أمر يستحق النظر فيه بشكل إيجابي.

١٤ - واستدرك قائلا إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تأسف بشدة لنوعية المذكرة التي أعدها الأمين العام (A/52/848)، والتي تطبعها السطحية وينقصها الوضوح ولا تلبي متطلبات قرار الجمعية العامة ١٢/٥٢ باء ومقرر الجمعية العامة ٤٦٤/٥٢. وأضاف قائلا إن هناك أخطاء واقعية في الفقرة ٧ المتعلقة بمستوى الموارد المتاحة لحساب التنمية، على سبيل المثال؛ ففي القرار ٢٢١/٥٢، خصصت الجمعية العامة ١٣,٠٦٥ مليون دولار تحت الباب ٣٤ من الميزانية العادية.

١٥ - وأردف قائلا إنه من الصعب إدراك استدامة حساب التنمية على أساس المنطق الوارد في الفقرة ٤ من المذكرة. وقال إنه ليس من الواضح كيف سيصبح حساب التنمية مستداما من خلال عملية توزيع اعتمادات الميزانية حتى وصل هذا الحساب إلى مستوى ٢٠٠ مليون دولار. وتساءل أيضا عن الكيفية التي سيزود بها هذا الحساب بأموال جديدة بعد عام ٢٠٠٣. وأضاف قائلا إن اللجنة ينبغي أن تظل على علم بالوسائل الكفيلة بتحقيق تخفيضات في التكاليف الثابتة للإدارة، فضلا عن المجالات التي ينبغي فيها تحقيق الوفورات المقترحة. وقال إنه ينبغي للأمين العام أن يقدم تبريرا لاستنتاجه أن التكاليف غير البرنامجية تشكل ٣٨ في المائة من الميزانية العادية، وينبغي له أن يطلع اللجنة على الكيفية التي ينوي بها خفض تلك النسبة إلى ٢٥ في المائة، وعلى ما قد يكون لهذه التخفيضات المقترحة من آثار في تنفيذ البرامج. وأضاف أنه ينبغي إطلاع اللجنة على أثر الوفورات المقترحة في مستوى الوظائف، مع مراعاة التعليقات التي أبدتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الفقرتين ٨ و ٩ من تقريرها (A/52/7/Add.10).

١٦ - واستطرد قائلا إن مجموعة الـ ٧٧ والصين مهتمتان اهتماما كبيرا بالاستخدام المبكر لحساب التنمية وتريان أن هناك حاجة إلى مناقشة الطرائق مناقشة كاملة. وقال إن الأهداف البرنامجية من أجل استخدام هذا الحساب ينبغي أن تكون ملموسة ومحددة. واستدرك قائلا إن الفرع "ثالثا" من مذكرة الأمين العام يشير فقط إلى أن الحساب سيستخدم لمساعدة المجتمع الدولي في إدراك التحديات الناشئة والمشاكل المستمرة للتنمية. وقال إن الأهداف البرنامجية ينبغي أن تتضمن تقديم المساعدة إلى البلدان النامية في مواجهة تحديات العولمة من خلال تعزيز التعاون الدولي في مجال تمويل التنمية الاقتصادية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والقضاء على الفقر، والتعاون التقني، ورفع مستوى المنافسة التجارية للبلدان النامية.وأضاف قائلا إن مقترحات استخدام الحساب ينبغي أن تقدمها وحدات الأمم المتحدة المعنية بمسائل التنمية.

١٧ - ومضى يقول إن اقتراح خفض التكاليف الإدارية لا ينبغي له بأي حال من الأحوال أن يضر بالتنفيذ الكامل للبرامج والأنشطة المقررة بموجب ولاية. وأضاف قائلا إن نقل الموارد المتصلة بمكاسب الانتاجية لا يشكل عملية

خفض للميزانية. وقال إن من المهم تنفيذ مفهوم "ربحية للتنمية" دون المساس بالولايات التشريعية ومع مراعاة استدامة الحساب إلى ما بعد عام ٢٠٠٣.

١٨ - وتابع كلامه قائلا إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تطلبان إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا مفصلا وشاملا آخر، وفقا للقرار ١٢/٥٢ باء، قبل انتهاء الجزء الثالث من الدورة الثانية والخمسين المستأنفة للجنة الخامسة.

١٩ - **السيدة بويرغو رودريغيز** (كوبا): تحدثت في نقطة نظام، فقالت إنها تأسف لعدم حضور أي ممثل لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أثناء الإدلاء بالبيان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٢٠ - **الرئيس**: قال إنه هو أيضا يأسف لعدم حضور أي ممثل لإدارة شؤون الإدارة.

٢١ - **السيد ثورن** (المملكة المتحدة): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي فكرر الإعراب عن دعم الاتحاد لفكرة "حساب التنمية" التي أطلقها الأمين العام في اقتراحاته للمسار الثاني للإصلاح. فالكفاءة لا تعني بالضرورة الرّخص أو انخفاض المستوى، كما أن الوفورات المتأتية عن الكفاءة لا تعني تخفيضات عامة في الميزانية. فالموارد المحررة من خلال تنفيذ تدابير الكفاءة تُنقل إلى حساب التنمية وتُستخدم في أنشطة التنمية.

٢٢ - وأضاف أن جوهر المفهوم يتطلب وجود حوافز لتشجيع مديري البرامج على إظهار روح المبادرة والمرونة في السعي إلى إيجاد طرق عمل جديدة تتسم بالابتكار والخلق والفعالية من أجل تحقيق أهداف المنظمة. ولكن الاتحاد الأوروبي لا يرى كيف يمكن توفيق ذلك مع افتراض موافقة الجمعية العامة عليه. ويقبل الاتحاد بالرأي القائل إنه لا يمكن معاملة الأمم المتحدة كشركة خاصة، ولكن الأمم المتحدة لا يمكن أن تكون في حل من الممارسات الإدارية الجيدة كتلك المطبقة حاليا في العديد من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. وهكذا، فمع أن الاتحاد يرى أن كل فرع من الميزانية البرنامجية ينبغي أن يتضمن بيانا عن الوفورات المرتقبة في الإنتاجية في فترة السنتين القادمة، إلا أنه ينبغي أن يُفهم بوضوح أن البيان غير حصري ولا يفرض قيودا على حرية مديري البرامج في البحث عن تدابير للكفاءة: فهذه المسؤولية ينبغي إبقاؤها ضمن نطاق صلاحيات الأمين العام.

٢٣ - ومضى إلى القول إن تدابير الكفاءة التي تعتمدها الأمانة لا ينبغي لها، بحكم تعريفها، أن تمس بالأنشطة المرخص بها، ويجب أن تكون قابلة للاستدامة مع مرور الوقت. ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي يوافق على أنه ينبغي ذكر النتائج الفعلية لمبادرات الكفاءة بوضوح في إطار تقارير الأداء بالشكل الذي يتفق مع رغبة الجمعية العامة قبل نقل مزيد من الوفورات إلى حساب التنمية. ويوافق الاتحاد أيضا على توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأنه ينبغي نقل أي رصيد من الاعتمادات المرصودة إلى الحساب الخاص في نهاية فترة السنتين لضمان توافره في فترات السنتين اللاحقة.

٢٤ - وأخيرا، قال إن الاتحاد الأوروبي يرحب بتبيان الأغراض التي من أجلها يعتزم الأمين العام وضع الموارد في حساب التنمية، ولكيفية القيام بإبلاغ الدول الأعضاء عن هذه البرامج، وكيفية تولي أمر عمليات البرمجة والرصد والتقييم.

٢٥ - **السيد بلوكيس** (لاتفيا) **والسيد يارمتشزوك** (بولندا) **والسيد ميهوت** (رومانيا): قالوا إن وفودهم تؤيد البيان الذي أدلت به المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي.

٢٦ - **السيدة تشن يوي** (الصين): قالت إن وفدها يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. فالفكرة العامة المتمثلة باستخدام الوفورات الناجمة عن التكاليف الإدارية لحساب التنمية هي فكرة جيدة، ولكن التدابير الرامية إلى خفض هذه التكاليف لا ينبغي الاضطلاع بها على حساب التنفيذ التام للبرامج والأنشطة المأذون بها فينبغي رسم أهداف إيجابية واقعية لتحقيق الوفورات. وقالت إن وفدها يتفق اتفاقا كاملا مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الآراء التي أعربت عنها في الفقرة ١٥ من تقريرها الحادي عشر (A/52/7/Add.10) وفي الفقرتين ٣ و ٤ من تقريرها عن استخدام حساب التنمية (A/52/894).

٢٧ - وأضافت أن وفدها يساوره القلق بشأن المسائل التي أثارتها اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بتعريف النفقات غير البرنامجية والمنهجية المستخدمة لتحديد النسبة المئوية لهذه النفقات الواردة في تقرير الأمين العام. وهو يعتقد بأن ثمة حاجة إلى تعريف يتسم بدرجة أعلى من الدقة والمنهجية العملية. وهو يتفق أيضا مع اللجنة الاستشارية في رفض الافتراض بأن أنشطة الإعلام هي أنشطة غير برنامجية.

٢٨ - وفيما يتعلق بمسألة استدامة حساب التنمية، قالت إن وفدها يرى أن إمكانية إجراء تحسينات في الانتاجية من خلال عمليتي الترشيد والتبسيط هي إمكانية محدودة، وهو يتفق مع اللجنة الاستشارية على أن الهدف من نقل مبلغ الـ ٢٠٠ مليون دولار إلى الحساب بنهاية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ هو بالغ الطموح. فالهدف الأساسي للمبادئ التي تحكم استخدام الحساب ينبغي أن يكون المساعدة الفعلية للتنمية، ولا ينبغي أن يكون هناك تشديد غير لازم على برنامج زمني لتحقيق النتائج. وفضلا عن ذلك ينبغي أن يكون للدول الأطراف ولا سيما البلدان النامية رأي في اختيار المشاريع.

٢٩ - **السيد دفينيانين** (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يعتقد بأن إنشاء حساب التنمية هو جزء لا يتجزأ من عملية الإصلاح وأنه ينبغي للجنة أن تنظر بدقة في كل جانب من جوانب استخدامه في المستقبل.

٣٠ - وطلب، في معرض إشارته إلى مذكرة الأمين العام (A/52/848)، إيضاحات عن الكيفية التي جرى بها تحديد الهدف بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار، وعن كيفية تحقيق هذا الهدف فعلا بنهاية فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وقال إنه لم يعط أي تعليل جلي للمعايير التي بها يفرق بين النفقات البرنامجية والنفقات غير البرنامجية في التخفيض المقترح للنفقات الإدارية. ويجب أن يكون هناك فهم واضح بأن أية إعادة نقل للموارد إلى حساب التنمية ينبغي أن تجري استنادا إلى مقرر تتخذه الجمعية العامة. وقال إن وفده يؤيد تعليق اللجنة الاستشارية الوارد في الفقرة ٧ من تقريرها (A/52/894) بشأن قدرة الأمانة العامة على الاضطلاع بجميع المهام الموكولة إليها في الحالة

المالية الراهنة. وهو لا يرى أن البحث الدائب عن سبل لتحقيق وفورات في النفقات الإدارية هو هدف بحد ذاته؛ فلا ينبغي لهذه الجهود أن تمس بأي حال من الأحوال أعمال الأمم المتحدة، بما فيها أنشطتها المتعلقة بالتنمية.

٣١ - وفيما يتعلق بمسألة استدامة صندوق التنمية في المستقبل، قال إنه ليس واضحا كيف يمكن أن يصبح الحساب مستداما من خلال العملية الحالية لرصد الاعتمادات في الميزانية. فعملية البحث عن وفورات محتملة لها حدودها، ويجب أن تُعطى الأولوية لتنفيذ البرامج والأنشطة المأذون بها. وقال إن وفده يتفق مع اللجنة الاستشارية على أن المقترحات المتعلقة بتدابير الكفاءة يجب أن تعالج بمعزل عن المعلومات المتعلقة بالتغيرات المتصلة بتقلب سعر العملة والتضخم (A/52/894، الفقرة ٣). وأعاد المتحدث تأكيد ضرورة الامتثال الصارم للقواعد المالية والنظام المالي، وخاصة فيما يتعلق بإعادة تسديد المبالغ التي لم تصرف إلى الدول الأعضاء.

٣٢ - وأضاف أنه رغم انقضاء ما يقرب من ربع فترة السنتين الحالية، فإن الأمين العام لم يقدم بعد أية مقترحات عملية بشأن استخدام مبلغ الـ ١٣ مليون دولار المقررة لحساب التنمية في إطار الباب ٣٤ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين الحالية.

٣٣ - وأعرب عن أمله في أن تقدم الأمانة العامة جميع المعلومات المطلوبة كي تتمكن اللجنة من اتخاذ قرار مستعجل بشأن هذه المسألة.

٣٤ - **السيد كبير** (بنغلاديش): قال إن وفده يؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إنه لم يكن مرتاحا للطريقة التي عولجت بها المسألة بكليتها في مذكرة الأمين العام (A/52/848)، ويشارك اللجنة الاستشارية رأيها بأن المذكرة لا تفي بشكل كامل شروط قرار الجمعية العامة ٥٢/١٢ باء. فالفقرتان ٥ و ٦ من المذكرة إن هما إلا استعادة لمعلومات وردت في وثيقة سابقة (A/51/950/Add.5).

٣٥ - وأضاف أن وفده أحاط علما بتأكيد الأمين العام الوارد في الفقرة ٤ من مذكرته بأنه سيتم السعي إلى خفض التكاليف الإدارية دون التقليل من قدرة المنظمة على إنجاز البرامج الموكلة إليها. ولكنه لا يمكنه أن يشارك الأمين العام في تفاؤله بإمكانية التوصل إلى تحقيق هدف الـ ٢٠٠ مليون دولار بنهاية فترة السنتين ٢٠٠٣-٢٠٠٢. كما أن وفده يشعر أيضا بالقلق إزاء قول الأمين العام إن البرامج والمشاريع لن يتم تنفيذها إذا لم يتوفر هناك دعم من حساب التنمية؛ فمن شأن هذا أن يلقي المشروع في حالة فوضى في منتصف طريق تنفيذه.

٣٦ - وفيما يتعلق بالأهداف والتوجيهات المقترحة، قال إن وفده يرى أنه طالما أن الحساب سيكون صغير الحجم، فمن المرجح أن تكون المشاريع الممولة منه أيضا متواضعة في أهدافها وحجمها. وقد ينتهي الحساب إلى دعم المشاريع التي يغلب أن تتصل بالحلقات الدراسية وإسداء المشورة والتي لن يتأتى عنها إلا القليل من الفائدة المحسوسة للبلدان النامية. ومع أن بإمكان وفده أن يؤيد الاقتراح الرامي إلى تنفيذ مختلف برامج ومناهج العمل العالمية والإقليمية المنبثقة عن مختلف المؤتمرات العالمية، إلا أنه يقترح بأنه ينبغي للحساب أن يركز على مشاريع كتلك المتعلقة بنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، مع التركيز، على سبيل الأولوية، على احتياجات أقل

البلدان نموا والبلدان الأفريقية، وإنشاء شبكة لتعزيز التنمية البشرية في هذه البلدان، وتقييم وتحليل أثر العولمة، وإنشاء صندوق عالمي لمساعدة الشرائح الأكثر فقرا من السكان في إطار أولويات قومية وإقليمية. ويمكن النظر في هذا السياق في مفهوم القروض الصغيرة.

٣٧ - وقال إن وفده يتطلع إلى تلقي مقترحات محددة لتنفيذ المشاريع في إطار حساب التنمية. ويقوم اقتراح الأمين العام على أساس الافتراض بأن جميع الدول الأطراف ستسدد أنصبتها المقررة في مواعيدها، بشكل كامل ودون أية شروط. وإن وفده يتساءل كيف سيتصرف الأمين العام في حالة عدم تسديد الأنصبة المقررة، وخاصة من جانب المساهمين الكبار.

٣٨ - **السيدة بويرغو رودريغيز** (كوبا): قالت إن وفدها يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. فتقرير الأمين العام عن تخفيض التكاليف غير البرنامجية وتغيير مناط تركيزها (A/52/758)، ومذكرة الأمين العام عن استغلال حساب التنمية (A/52/848) لا يتفقان مع نص أو روح قرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة. وإن وفدها يساوره القلق بشأن تدني نوعية بعض الوثائق التي قدمتها الأمانة مؤخرا. فالتشديد على الإيجاز يقلل الجودة. والوثائق تفتقر إلى ما هو ضروري من تحليل ومعلومات أساسية؛ وهذا يؤثر تأثيرا سلبيا في فعالية المداولات وعملية صنع القرار ويولد تكاليف إضافية للمنظمة ناشئة عن طلبات جديدة على الوثائق.

٣٩ - وأضافت أن مذكرة الأمين العام (A/52/848) فيها مواضع قصور خطيرة؛ وكما ذكرت اللجنة الاستشارية، فإن هذه المذكرة تتضمن تناقضات وأغلاطا في الوقائع. وسألت عن المقصود بالجملة الأخيرة من الفقرة ٤ وبصورة خاصة عما إذا كانت الأمانة تعتبر أن الميزانيات البرنامجية التي ستقرر بعد عام ٢٠٠٣ ستتضمن موارد جديدة في إطار الباب ٣٤، وما هي تنبؤات الأمانة فيما يتعلق بعدد الوظائف التي قد يلزم إلغاؤها توصلا إلى تحقيق العدد المسقط. وطلبت أيضا إيضاحا مفصلا عن أهداف وتوجهات البرنامج، وعن مبادئ استغلال حساب التنمية ومعايير تقييم ناتجه. وتساءلت عن مدى نطاق المبدأ المنصوص عليه في الفقرة ٦ (أ) والهدف المحدد في الفقرة ٥ (ب)، وما هو المقصود بعبارة "إقامة شبكات الخبراء". وسألت عما إذا كانت الأمانة العامة تفكر بإجراء تغيير جوهري في طبيعة الأنشطة التي كانت تمول تقليديا من الميزانية وما إذا كانت قد نظرت في كيفية ربط الموارد في إطار الباب ٣٤ بالموارد في إطار الباب ٢١.

٤٠ - وقالت إنه لن يكون بوسع الجمعية العامة أن تتخذ موقفا بشأن الوثيقتين (A/52/758 و A/52/848) إلى أن يتم تقديم تقرير موضوعي استجابة لمقررات الجمعية العامة السابقة ومختلف الآراء المعرب عنها أثناء النقاش في الجلسة العامة للجمعية العامة وفي اللجنة. وينبغي أن يتضمن التقرير اقتراحا بشأن كيفية استخدام الموارد المقررة في إطار الفرع ٣٤ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين الحالية.

٤١ - **السيدة فهمي** (مصر): أعربت عن خيبة أملها لعدم حضور ممثل الأمين العام عند إلقاء ممثل إندونيسيا لبيان مجموعة الـ ٧٧ والصين وطلبت نقل موقف المجموعة إلى الأمانة العامة.

٤٢ - وأبدت تعليقاتها على تقرير الأمين العام قائلة إن البند ألف من الفقرة الخامسة بشأن تعزيز تنمية البلدان النامية، كان ينبغي أن يتضمن شرحا لكيفية مساعدة تلك البلدان على مواجهة تحديات العولمة.

٤٣ - وبالنسبة للبند باء من نفس الفقرة، أعربت عن عدم موافقتها على إنشاء شبكات خبراء للمساعدة في إفهام المجتمع الدولي تحديات ومشاكل التنمية العالمية وقالت إن مهمة الأمم المتحدة هي الإسهام في حل مشاكل التنمية بدلا من توجيه حساب التنمية لتمويل فهم المجتمع الدولي.

٤٤ - وبالنسبة للجزء الرابع من التقرير، أشارت إلى أن البند ألف من الفقرة السادسة قصر نطاق أنشطة التنمية على المقترحات التي تحقق نتائج خلال فترة سنتين وإنه من الصعب أن تؤتي مشاريع وأنشطة التنمية عوائدها في خلال سنتين. وبالنسبة للبند دال من الفقرة السادسة، أعربت عن قلقها بشأن ما تراه الأمانة العامة من أن الاقتراح ينبغي أن يولد بمجرد تنفيذه مصادر أخرى للتمويل. وقالت إن ذلك شرط صعب التحقيق ويجب النظر فيه بعناية وليس اقتراحه متروكا لأي جهاز إنمائي داخل الأمم المتحدة لأن المسألة مرتبطة بانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية.

٤٥ - وأضافت أنها من ثم توجه عناية الأمانة العامة إلى ما جاء في بيان مجموعة الـ ٧٧ من ضرورة أن يأخذ التقرير القادم من الأمين العام مقترحات الأجهزة والهيئات الإنمائية في منظومة الأمم المتحدة في الاعتبار.

٤٦ - **السيد واتانابي** (اليابان): قال إن وفده يولي أهمية كبرى لسرعة تنفيذ حساب التنمية، ويؤمن بأنه ينبغي للجنة أن تتوصل قريبا إلى اتفاق بشأن المشاريع التي ستستخدم فيها الأموال أثناء فترة السنتين الحالية، وبشأن المنهجيات المعتزم اتباعها في المستقبل فيما يتعلق بحساب التنمية. وتساءل عن السبب الذي أدى حتى الآن إلى عدم ظهور الوثيقة التي تتضمن المقترحات المتعلقة باستخدام المبلغ المشار إليه في الفقرة ٧ من مذكرة الأمين العام (A/52/848) وقدره ١٢,٧ مليون دولار.

٤٧ - وذكر أنه ينبغي أن نتذكر أن الغرض الأساسي من الحساب هو دعم الأنشطة المتصلة بجهود التنمية العالمية والإقليمية التي تمول عادة من الميزانية العادية لكنها لم تمول بسبب عدم كفاية الأموال. فيمكن على سبيل المثال استخدام أموال حساب التنمية في جمع آراء الخبراء والمنظمات، داخل الأمم المتحدة وخارجها، بهدف وضع استراتيجية إنمائية جديدة، أو إجراء دراسة عن إنشاء مصرف بيانات للتكنولوجيات التي من شأنها الإسهام في التعاون بين بلدان الجنوب أو المساعدة في تعزيز قدرة البلدان النامية على إجراء البحوث والتحليلات الاقتصادية. وربما كان من المفيد في المستقبل أن يُطلب إلى الأمين العام أن يقترح بعض المشاريع كجزء من الميزانية البرنامجية وأن يقدمها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتعليق عليها قبل موافقة الجمعية العامة النهائية على الميزانية البرنامجية.

٤٨ - وفيما يتعلق بمنهجيات تنفيذ حساب التنمية ذكر أن وفده يعتقد أنه ينبغي تخصيص مستوى معين من الوفورات للباب ٣٤ وقت اعتماد الميزانية البرنامجية. وينبغي السماح لكل مدير برنامج باستخدام جميع الموارد التي تعتمدها الجمعية العامة لتنفيذ البرامج والأنشطة المأذون بها. أما الآلية التي تقترحها اللجنة الاستشارية فلا

تتسق مع النظام الموضوع للميزانية ويمكن أن تفضي إلى الإرباك. وتتمثل أفضل وسيلة لاستخدام حساب التنمية في أن تنظر الدول الأعضاء في التدابير المقترحة لتحقيق الوفورات في سياق النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة، وأن توافق مسبقا على مستوى محدد ومعقول من الموارد التي يمكن تخصيصها لحساب التنمية، بدلا من مجرد قبول مستوى الوفورات المحققة في نهاية كل فترة من فترات السنتين. وأنهى بيانه قائلا إن وفده يتحلى بالمرونة فيما يتعلق بحجم حساب التنمية الذي ستحدده اللجنة.

٤٩ - **السيد غيسدال** (النرويج): قال إن حساب التنمية يعكس الغرض الأساسي من إصلاحات الأمم المتحدة، حيث ينبغي تمويله من الوفورات المحققة من التكاليف الإدارية. ومع ذلك لا يجب أن تؤثر تدابير الفعالية على نوعية الخدمات المقدمة. وينبغي استخدام الحساب بصفة خاصة في مساعدة البلدان النامية على متابعة التعهدات التي التزمت بها في مؤتمرات الأمم المتحدة، مع تجنب الازدواجية. وينبغي استخدام الآليات القائمة، حيثما تسنى ذلك، لتطبيق موارد الحساب.

٥٠ - وذكر أنه على الرغم من أن وفده يؤيد بشدة الجهود المبذولة لتمكين البلدان النامية من الإفادة من العولمة الاقتصادية فإنه كان يود أن تورد مذكرة الأمين العام (A/52/848) أهدافا ومبادئ توجيهية وتوجيهات تتسم بمزيد من التحديد فيما يتعلق باستخدام حساب التنمية، فضلا عن مزيد من التفاصيل بخصوص نمط الوفورات الواجب تحقيقها. ولما كان السعي إلى إيجاد عائد من التنمية ليس، بنفسه وفي حد ذاته، ممارسة تتبع لتخفيض الميزانية، فقد تساءل عما إذا كان من المقرر استمرار الحساب فيما بعد عام ٢٠٠٣. وتساءل، إن كان الأمر كذلك، عما إذا كان من المتوقع تحقيق وفورات إضافية في التكاليف الإدارية لتمويل ذلك التمديد، وعما إذا كانت الاشتراكات المقررة ستلعب أيضا دورا في ذلك الأمر. وأعرب عن عدم اتفاقه مع اللجنة الاستشارية بشأن عدم إمكانية نقل المكاسب المحققة على نحو غير متوقع بفعل تقلبات أسعار الصرف والشواغر الطارئة وغير ذلك من الظروف إلى حساب التنمية. ومع ذلك، ينبغي أن تولي المنظمة الأولوية عند استخدام ذلك النوع من الأموال، للبعثات الخاصة التي يرسلها الأمين العام والتي تخصص لها مبالغ غير كافية من الميزانية.

٥١ - **السيد مكتفي** (الجزائر): قال إنه يتفق مع الآراء التي أعرب عنها باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فضلا عن بعض التعليقات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية (A/52/894). وأضاف أن وفده أيد إنشاء حساب التنمية، وأعرب عن أمله في أن يبدأ تشغيله في أقرب وقت ممكن. وأردف قائلا إن مذكرة الأمين العام (A/52/848) لا ترد بالتفصيل على الشواغل المعرب عنها في الجزء الأول من الدورة الثانية والخمسين المستأنفة، لا سيما فيما يتعلق بتخفيض التكاليف غير البرنامجية وتغيير مناط تركيزها. وأعرب عن أمله في أن تقدم الأمانة العامة للجنة حججا مقنعة بشأن استمرارية المكاسب المحققة من رفع الإنتاجية التي يمكن استخدامها في تمويل حساب التنمية والمنهجيات العملية اللازمة لتنفيذ المقترح. وينبغي ألا يستند تمويل الحساب إلى تكهنات أو افتراضات مشكوك في صحتها. وليس المستوى المنشود جمعه من الأموال بحلول عام ٢٠٠٣ والبالغ ٢٠٠ مليون دولار كافيا لتلبية الأهداف المحددة للحساب، ولم يتم حتى الآن تحديد وسائل قابلة للاستمرار لتحقيق تلك الوفورات دون التأثير على تنفيذ الولايات أو تخفيض عدد الوظائف. وينبغي للأمانة أن تعد تقريرا عمليا يشتمل على مزيد من التفاصيل حول ذلك الموضوع.

٥٢ - **السيد بارك** (جمهورية كوريا): قال إن وفده أعرب عن تأييده لحساب التنمية في عدد من المناسبات؛ غير أنه يتساءل عما إذا كانت طرائق تنفيذه المحددة في مذكرة الأمين العام (A/52/848) ستكفل النجاح في تمويله ليصل إلى المستوى البالغ ٢٠٠ مليون دولار. ويشاطر وفده اللجنة الاستشارية قلقها في هذا الشأن لعدة أسباب أولها أنه ينبغي تحديد الإطار الزمني اللازم لبلوغ الهدف من خلال بيانات يعتد بها تستند إلى سجلات فعلية مستمدة من فترة السنتين السابقة. وينبغي للأمانة العامة في هذا الصدد أن تقدم إحصائيات أكثر حسما لإقامة الدليل على قولها بأن التكاليف الإدارية تشكل ٣٨ في المائة من الميزانية البرنامجية وأن تخفيض التكاليف الإدارية بنسبة الثلث سيؤدي إلى تحقيق وفورات تراكمية تصل إلى ٢٠٠ مليون دولار بحلول فترة السنتين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣. ويتمثل السبب الثاني في أن إعطاء دفعة لتنفيذ حساب التنمية يستلزم إجراء متابعة مناسبة التوقيت للمبادرات الخاصة المتعلقة باستخدام الأموال. ويكمن ثالث الأسباب في ضرورة الإبقاء على المفهوم الأصلي لحساب التنمية المتمثل في استخدام المكاسب الفعلية المحققة من مبادرات الفعالية لأغراض الحساب. ولا ينبغي أن تكون مكاسب الإنتاجية الحقيقية ناتجة عن إلغاء بعض التكاليف أو تأجيلها، وينبغي عدم الإخلال بمستوى الخدمات المقدمة من خلال الولايات القائمة ونوعيتها.

٥٣ - **السيد مير محمد** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلي به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وحيث أن حساب التنمية أصبح بابا في الميزانية العادية، فإنه ينبغي أن يخضع لأحكام قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١. ومن ثم ينبغي أن تتضمن الميزانية سردا برنامجيا لذلك الباب تنعكس فيه آراء الدول الأعضاء، وينبغي أن تناقشه الهيئات التشريعية ذات الصلة، بما في ذلك لجنة البرنامج والتنسيق.

٥٤ - **الآنسة شيروز** (الولايات المتحدة): قالت إنها تتفق مع اللجنة الاستشارية بخصوص الحاجة إلى معلومات أكثر تفصيلا فيما يتعلق بأهداف حساب التنمية والمبادئ الحاكمة لمعايير استعماله وأدائه. وينبغي أن يكون للأنشطة الممولة منه إطار زمني ضيق، وينبغي أن تنص على مؤشرات أداء ومعايير تقييم واضحة. وتساءلت عن كيفية الربط بين الحساب والبرنامج العادي للتعاون التقني (الباب ٢١ من الميزانية). وشاركت ممثل اليابان تساؤله عن الموعد الذي سيقدم فيه الأمين العام مقترحات محددة بشأن استخدام الموارد المخصصة أصلا في إطار الميزانية الحالية.

٥٥ - **الآنسة عاشوري** (تونس): قالت إنها تتفق مع الآراء المعرب عنها باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأعربت عن أسفها لما يشوب مذكرة الأمين العام بشأن استعمال حساب التنمية (A/52/848) من قصور. إذ كان ينبغي أن تصدر الوثيقة في صورة تقرير وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢/٥٢ باء، وليس في صورة مذكرة، وكان ينبغي أن تشير بصورة محددة إلى تخفيض التكاليف غير البرنامجية وتغيير مناط تركيزها، نظرا للعلاقة الواضحة بين تلك القضية وحساب التنمية. وعلاوة على ذلك كان ينبغي أن تعكس الشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء في أثناء الجزء الأول من الدورة المستأنفة، فضلا عن التعليقات التي قدمتها اللجنة الاستشارية في تقريرها (A/52/7/Add.10). كما أن المذكرة لم تضع الأزمة المالية للمنظمة في الاعتبار. وينبغي أن تراعي الأمانة العامة رغبات الدول الأعضاء ومسألة الإصلاح الحيوية بمزيد من الجدية، وينبغي أن تقدم من جديد تقريرا عن حساب التنمية.

٥٦ - **السيد إكورونغ أندونغ** (الكاميرون): أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلي به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن مذكرة الأمين العام سطحية جدا وتكشف عن صعوبة تشغيل حساب التنمية الجديد. فعلى سبيل المثال ليس التنفيذ ممكنا من الناحية الاقتصادية على الرغم من التوافر الفعلي للوفورات المزمع تحقيقها لتمويل حساب التنمية. غير أن ثمة جانب إيجابي للمذكرة يتمثل في نصها على أن الحساب سيستخدم في تمويل المشاريع التي ستظهر لها نتائج في خلال فترتين من فترات السنتين. كما أن عدم مواءمة المعلومات المتوفرة يجعل من المتعذر على وفده أن ينظر بعمق في الدورة الحالية في استعمال حساب التنمية.

٥٧ - **السيد هيستي** (هنغاريا): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي. وأضاف أن إنشاء حساب التنمية الممول من خلال تدابير الوفورات المحققة من التكاليف مفهوم جديد، ومن ثم يصعب تنفيذه. وأعرب عن أمله في أن تجد الأمانة العامة في الأسئلة والشواغل الأساسية التي طرحتها الدول الأعضاء واللجنة الاستشارية ما يعينها على إعداد مقترحات أكثر دقة تمكن اللجنة الخامسة من إجراء نقاش مثمر حول تلك المسألة. ولن يتسنى للجنة والجمعية العامة التوصل بحلول نهاية العام الحالي إلى اتخاذ قرار مستنير في تلك المسألة إلا إذا منحت الأمانة العامة الأولوية لتلك المهمة.

٥٨ - **السيدة باولز** (نيوزيلندا): تكلمت بالنيابة أيضا عن وفدي كندا واستراليا، فقالت إن الوفود الثلاثة قد ساندت الأمانة العامة دائما فيما تبذله من جهود لتبسيط الإجراءات الإدارية وخفض التكاليف الإدارية، وقد أيدت تماما اقتراح الأمين العام بإجراء تخفيض عام لهذه التكاليف بحيث تصل إلى مستوى أكثر اعتدالا يشكل ٢٥ في المائة من مجموع تكاليف المنظمة. وليس أمام الأمانة العامة خيار سوى أن تتصرف في حدود إمكانياتها مع توخي أقصى درجات الكفاءة، إلى أن تبدي جميع الدول الأعضاء استعدادها لزيادة المساهمة المالية السنوية التي تقدمها للأمم المتحدة، ولسداد المتأخرات المترتبة عليها. وأعربت عن اتفاق وفدها ووفدي استراليا وكندا مع اللجنة الاستشارية على وجوب إيلاء التركيز الأساسي لزيادة إنتاجية جميع الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة. ومع ذلك فإن ثمة قيمة أيضا لوضع أهداف إرشادية تطلعية تكون بمثابة حافز لمديري البرامج على خفض التكاليف الإدارية لبرامجهم.

٥٩ - وذكرت أن من الواضح أن حساب التنمية لن يقوى على البقاء ما لم يجر تغذيته بعد عام ١٩٩٨. وتؤيد الوفود الثلاثة اقتراح الأمين العام بتحويل الوفورات من الإدارة إلى هذا الحساب، إذ ترى أن هناك الكثير من الاحتياجات الإنمائية التي من شأنها أن تستفيد استفادة نافعة من هذا التمويل. وينبغي للجنة أن تركز على تشجيع الأمانة العامة على صياغة أفكار قابلة للتطبيق بشأن تغذية حساب التنمية في المستقبل. وينبغي أن يوضع في الاعتبار أن المفهوم الكامن وراء الاقتراح هو إعادة تخصيص الموارد، وليس خفضها. وليس من المستصوب العودة إلى الحالة التي يكون فيها خفض المستوى العام للميزانية هو الطريق الوحيد لخفض التكاليف الإدارية للمنظمة.

٦٠ - **السيد هيريرا** (المكسيك): قال إنه رغم وجاهة فكرة حساب التنمية، فإنه لا يود أن يكون تمويل هذا الحساب مهما كان الثمن، بما يضر ببرامج وماليات المنظمة. وذكر أنه يتفق مع التعليقات الواردة في الفقرة ٢ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/52/894)؛ ولا سيما فيما يتعلق بضرورة صقل الأهداف البرنامجية المبينة في

الفقرة ٥ من مذكرة الأمين العام (A/52/848) وبإخضاعها لمناقشات أكثر عمقا. وأعرب عن أمله في أن يتم قريبا تقديم المقترحات المشار إليها في الفقرة ٧ من مذكرة الأمين العام.

٦١ - **السيد كونور** (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): قال إنه قد تم إصدار دليل الشراء الذي طلبه ممثل المملكة العربية السعودية، بيد أن الوفود لم تخطر بتوافره حتى أمس.

٦٢ - وذكر أن دور إدارته فيما يتعلق بحساب التنمية هو استحداث منهجية لوضعه موضع التنفيذ، واستهداف النتائج المنتظرة، وتحديد إطار زمني لتحقيقها. ومن ثم، فقد أشارت تقديراتها إلى أنه بحلول نهاية عام ٢٠٠٣ سيكون نحو ١٠ في المائة من موارد المنظمة قد أعيد توزيعه. ويعد هذا هدفا ممكن التحقيق ولن يؤثر على الحالة المالية للمنظمة أو يستلزم أي تغيير في مستوى الموارد التي تسهم بها الدول الأعضاء.

٦٣ - وأضاف أن هناك مسألتين قيد المناقشة: الأولى هي المستوى المستهدف لحساب التنمية، والمنهجية التي ستكفل قاعدته من الموارد؛ والثانية هي تغيير مناط تركيز بعض التكاليف المحددة لدعم الأنشطة البرنامجية، التي ليس لها تأثير على حساب الدعم. وكان الأمين العام دائما يعتزم التماس موافقة الجمعية العامة في عدة من مراحل عملية إعادة التوزيع. وستعرض المشاريع بالاقتران مع ميزانيات فترة السنتين وسيجري تحسينها بحيث تعكس التغييرات في الموارد لدى تقديم تقريري الأداء. وسيتغير المستوى المستهدف إذا زادت أو انخفضت الميزانية العامة للمنظمة؛ بيد أنه تم عرض مذكرة الأمين العام (A/52/848) كتقدير محايد بالنسبة للتضخم وتقلبات أسعار الصرف. وقد صيغت المنهجية الوارد وصفها في الوثائق قيد النظر وفقا للخطوط الأساسية للميزانية التي نظرت فيها اللجنة الخامسة، والتي قارنت مستوى الموارد الحقيقية للمنظمة عبر فترتين من فترات السنتين. والمقصود هو تعزيز موارد حساب التنمية لتصل إلى المستوى البالغ ٢٠٠ مليون دولار والإبقاء عليها عند هذا المستوى، على افتراض أن اعتمادات الميزانية لا تتغير. ومن ثم، تظل المشاريع الممولة من الحساب مستمرة.

٦٤ - وأردف أن إعادة توزيع الموارد بحيث تحول إلى حساب التنمية لن تنطوي على أي فقدان للوظائف، وإنما ستنطوي فقط على نواتج جديدة. ومن ثم، فإن المذكرة المقدمة من الأمين العام لا تشتمل على إسقاطات تتعلق بمستويات ملاك الوظائف. فجوهر هذه العملية هو إعادة توزيع الموارد، وليس خفضها. أما التقرير الذي طلبته بعض الوفود بشأن ما سيتحقق من أوجه الكفاءة فسيقدم للمناقشة بالاقتران مع مخطط الميزانية. ومن الممكن تماما تنفيذ جميع الولايات بالكامل مع تحقيق الكفاءة؛ ففي إدارته وحدها، تم تحديد ما يزيد على ٨٠ من تدابير تحقيق الكفاءة.

٦٥ - وأعرب عن اتفاقه مع ضرورة أن تقتصر ميزانيات فترة السنتين التي قدمت إلى مديري البرامج على الموارد التي يمكنهم إنفاقها. وفي الختام، ذكر أنه بالنظر إلى أن الدول الأعضاء لن تقبل فيما يبدو بفكرة أنه ينبغي لها أن "تساهم" بمبلغ ٢٢ مليون دولار عن طريق الإقلال من طلباتها إلى الأمانة العامة (A/52/758، الفقرة ٤٣)، فإن هذا المبلغ لن يعتبر بعد الآن جزءا من المبلغ المستهدف البالغ ٢٠٠ مليون دولار.

٦٦ - **السيد ديساي** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن المذكرة المقدمة من الأمين العام (A/52/848) اتسمت بالعمومية الشديدة وأعرب عن رغبته في التركيز على عدد من المقترحات المحددة التي قدمت بغرض استغلال حساب التنمية. فالاعتماد الجاري البالغ ١٣ مليون دولار، رغم تواضعه النسبي، يمكن أن يستخدم في تعزيز قدرة البلدان النامية على المشاركة على نحو أكثر فعالية في العمليات العالمية والإقليمية. وقد قدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على سبيل المثال، اقتراحا لتطوير قدرة البلدان النامية على المشاركة في حقل التجارة الالكترونية الجديد. واقترح برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشروعا لتسهيل إمكانية وصول البلدان النامية إلى قواعد البيانات البيئية الإقليمية والعالمية. واقترحت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا نظاما لربط مؤسسات البحوث الأفريقية في شبكات لتمكينها من التفاعل على نحو أكثر فعالية مع بعضها البعض، والإضافة إلى أعمال اللجنة نفسها. واقترح مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ضمن أعمال المتابعة لمؤتمره العالمي الأخير (الموئل الثاني)، إجراء تبادل للخبرات المتعلقة بأفضل الممارسات يضم عنصرا قويا يتصل بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦٧ - وذكر أن جميع هذه المقترحات سوف تسهم في بلوغ الهدف العام المتعلق بتعزيز التنمية البشرية في البلدان النامية، عن طريق التوزيع الاستراتيجي لعائد التنمية المتواضع المتحقق حتى الآن. وهو لا يزال يُجري مناقشات مع اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية بغية وضع تفاصيل هذه المقترحات، ويأمل في أن يقدم تقرير رسمي عن هذا قريبا. وأضاف أنه في حالة موافقة الجمعية العامة على هذه المقترحات، فإنه يتوقع أن تظهر النتائج خلال فترة السنتين الجارية. وأعرب في النهاية عن أمله في أن تسمح الجمعية العامة بقدر من المرونة في تنفيذ هذه المقترحات.

٦٨ - **السيد أوغادا - جالومايو** (أوغندا): قال إن وفده يتطلع إلى التقديم الرسمي للمقترحات التي أوجزها لتوه وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. واستدرك قائلا إنه سيكون من المفيد في غضون ذلك معرفة المعايير التي استخدمت في انتقاء المقترحات. وأعرب أيضا عن رغبته في تلقي إيضاح لمصطلح "أفضل الممارسات"، كما استخدمه وكيل الأمين العام. واختتم كلامه بقوله إن من الواضح ضرورة ترتيب المقترحات المختلفة الواردة وفقا لأولويتها، بالنظر إلى تواضع المبلغ الذي تم اعتماده حتى الآن لهذا الحساب.

٦٩ - **السيد هومني** (أوكرانيا): تساءل عما إذا كان من المقترح استخدام أي جزء من عائد التنمية في مشاريع لتقديم المعونة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٧٠ - **السيد بلوكيس** (لاتفيا): قال إنه أيضا مهتم بالإجابة على السؤال الذي وجهه لتوه ممثل أوكرانيا. وسيكون من المفيد أيضا معرفة المعايير التي استخدمت لاختيار مختلف مقترحات المشاريع التي قدم وكيل الأمين العام خطوطها الرئيسية. وأعرب عن الحيرة بشأن الكيفية التي ستتمشى بها مختلف أجزاء المشروع مع بعضها البعض ونوع مؤشرات الأداء التي ستستخدم لقياس النتائج. ويلزم أن يتناول الأمين العام هذه العناصر في التقارير المقبلة عن هذا الموضوع.

٧١ - **السيدة بويرغو رودريغيس** (كوبا): قالت إن وفدها قد أحاط علما بالتأكيدات التي تفيد بأن تحويل الموارد المرتبطة بتحقيق مكاسب في الإنتاجية إلى حساب التنمية لن يسفر عن أي خفض للوظائف. ورغم ذلك، فإن لدى الوفد تساؤلات محددة بشأن استدامة الحساب، ولا سيما بعد بلوغه المستوى المسقط البالغ ٢٠٠ مليون دولار بحلول فترة السنتين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣. ورغم ما يزعم من أن تحويل الموارد إلى الحساب ليس عملية لخفض الميزانية، وإنما هو عملية لإعادة التوزيع، فثمة أسئلة لم تقدم لها إجابة بشأن المواضع التي ستتحقق فيها الوفورات، نظرا لأن المستوى الحالي للموارد لا يكاد يكفي لتغطية البرامج الصادر بها تكليف بالفعل. وبالنظر إلى أن تكاليف الموظفين تمثل أكثر من ٧٠ في المائة من الميزانية العادية فإن من الصعب فهم كيف أن التحويلات إلى حساب التنمية لن يكون لها أي أثر على عدد الوظائف.

٧٢ - وأكدت أن من الضروري أن تكون المقترحات المزمع إدراجها ضمن باب الميزانية المتعلق بحساب التنمية أكثر تحديدا. ومن المهم أن تكون المشاريع المنفذة قادرة حقا على تحقيق نتائج عملية، حيث أن البلدان النامية ستكون المستفيدة الرئيسية من هذه المقترحات. بيد أن المشاريع فيما يبدو تركز بصفة أساسية على البحوث والأنشطة المشابهة، التي لا تمثل الاحتياجات الحقيقية للبلدان النامية. واختتمت كلمتها بقولها إن وفدها يتطلع إلى التقديم الرسمي لتقرير الأمين العام الذي يتعين على اللجنة أن تتخذ قرارا بشأنه.

٧٣ - **السيد إيفانوف** (بلغاريا): قال إن وفده يود أن يعلن مشاركته في تأييد البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأشار إلى أن من المتوقع أن ينشأ قدر كبير من وفورات الإنتاجية من إدارة شؤون الإعلام، وتساءل عما إذا لم يكن من المفيد للجنة أن تستمع لآراء وكيل الأمين العام لشؤون الاتصالات والإعلام بشأن هذه المسألة.

٧٤ - **السيد إيكورونغ أندونغ** (الكاميرون): قال إنه يود أن يعلم الكيفية التي ستراعى بها المقترحات المتعلقة باستغلال حساب التنمية قرارات مؤتمر الموئل الثاني، والكيفية التي سيجري بها ترتيب المقترحات المختلفة حسب أولويتها، وطريقة كفالة استدامة الحساب بعد فترة السنتين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣.

٧٥ - **السيد هانسن** (كندا): قال إنه أيضا لديه أسئلة بشأن استدامة حساب التنمية. ولاحظ، وفقا للفقرة ٤ من المذكرة المقدمة من الأمين العام (A/52/848)، أنه بمجرد بلوغ المستوى المستهدف للتحويل، سيصبح الحساب مستداما من خلال العملية القائمة لاعتماد الميزانية. وذكر أنه ليس من الواضح ما إذا كان هذا يشكل ضمانا لاستدامة الحساب.

٧٦ - **السيد واتانابي** (اليابان): سأل عن موعد تقديم المقترحات الرسمية المتعلقة باستغلال الحساب إلى الجمعية العامة. وقال إن المبلغ المعتمد حتى الآن لا يكفي لجميع المشاريع المذكورة، وتساءل عما إذا كان العائد سيستخدم بمثابة أموال أساسية لاجتذاب موارد إضافية.

٧٧ - **السيد ديساي** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن المبلغ الذي اعتمد بالفعل لحساب التنمية والبالغ ١٢,٧ مليون دولار متواضع للغاية مقارنة بالمبلغ الذي يصل إلى نحو ٦٠٠ مليون دولار الذي

اعتمدته الأمم المتحدة بالميزانية للبرامج التي تقع ضمن القطاع الاقتصادي والاجتماعي. ولو كان المبلغ أكبر من هذا، لاختلفت المقترحات، أو حتى الأولويات، المتعلقة باستخدامه اختلافا كبيرا. فقد صدرت هذه المقترحات من فرادى المنظمات التي ستتولى تنفيذ المشاريع، والتي حددت الأنشطة التكميلية التي تعتبرها الأفضل في تعزيز فعاليتها، وتنطوي على نفع حقيقي للبلدان النامية؛ وقامت اللجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية بعدئذ بمناقشة المقترحات. وتألفت عملية ترتيب الأولويات من تحديد الطرق الممكنة لإنفاق الأموال الموجودة في حساب التنمية التي ستتمتع بأكبر أثر تعاضدي، وتسد أشد الفجوات حدة في الأعمال التي يجري بالفعل الاضطلاع بها. أما التشديد على الربط بين الخبراء في شبكات فإنه يبين الحاجة إلى تركيز الموارد المحدودة المتوافرة على بضعة مجالات رئيسية؛ فإذا ما توافر لحساب التنمية فيما بعد مزيد من الموارد، فسيجري تخطيط أنشطة جديدة. أما في الوقت الراهن، فلا يقترح من الأنشطة إلا ما يمكن لحساب التنمية تمويله بالكامل.

٧٨ - وفي معرض الرد على الممثل اللاتفي، قال إن معايير الأداء ستطبق على هذه الأنشطة، كما هي مطبقة على الأنشطة الجارية ضمن أبواب الميزانية الأخرى، بما فيها الباب ٢١. وردا على ممثل الكاميرون، ذكر أن تمويل تنفيذ جدول أعمال الموئل لا يقصد منه إلا أن يكون من المدخلات الإضافية التي من شأنها أن تحسن بدرجة كبيرة من القدرة العامة على تنفيذ البرامج. ومن المهم ألا يغيب عن الأذهان أن التمويل من حساب التنمية لن يمثل المجموع الكلي للنفقات الإنمائية للمنظمة، إذ أن نسبته لن تتجاوز ما يتراوح ما بين ٢ و ٣ في المائة من اعتمادات الميزانية العادية المخصصة للأنشطة الإنمائية. وفي الختام، أوضح أنه نظرا لأن حساب التنمية جزء من الميزانية البرنامجية، فإن الجدول الزمني لتقديم مقترحات محددة سيعتمد على التقدم المحرز في المشاورات مع إدارة الشؤون الإدارية.

٧٩ - **السيد كونور** (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): قال إن الخطوات المبينة في الفقرات من ٤٩ إلى ٥٢ من تقرير الأمين العام بشأن تخفيض التكاليف غير البرنامجية وتغيير مناط تركيزها (A/52/758) يقصد منها كفالة استدامة حساب التنمية. وأوضح أن آلية الرقابة الرئيسية هي اشتراط ألا يخضع الحساب لتقلبات أسعار الصرف. بيد أنه إذا ترك الحساب بحيث يظل مجرد إمكانية، فثمة خطر من احتمال أن تقرر الدول الأعضاء نفسها تحويل الوفورات المحددة إلى غرض آخر. لذلك، فإنه يشجع الدول الأعضاء على اعتماد هذه الوفورات لتمويل المشاريع الإنمائية المحددة المقترحة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.